«الإطفاء»: إغلاق وإنذار عدد من المحلات والأسواق الشعبية في المباركية

إغلاق محل

جانب من المخالفات

نفذت قوة الإطفاء العام حملة بقيادة نائب الرئيس لقطاع الوقاية اللواء خالد عبدالله فهد، قامت من خلالها بعملية غلق إداري وإنذار بالغلق لبعض المحلات والأسواق الشعبية في سوق المباركية .

حيث أسفرت الحملة عن غلق عدد 4 محلات وإنذار 7 محلات في أسواق المباركية ، وذلك بعد أن تم إنذارها في وقت سابق ولم تلتزم بتطبيق اشتراطات السلامة والوقاية من الحريق وممارسة النشاط دون ترخيص قوة الإطفاء العام مما يشكل خطورة على الامن المجتمعي .

وقوة الإطفاء العام مستمرة بحملاتها التفتيشية على مختلف المباني التجارية والاستثماريّة والقسائم الصناعية وغيرها وذلك للتأكد من استيفائها لانظمة الوقاية والسلامة من الحريق.

البلدية: خطوط هوائية لتزويد العراق بالكهرباء عبر «الربط الخليجي»

شبكة الكهرباء

وافقت البلدية على طلب وزارة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة، تخصيص مسارات بمنطقة العبدلي لخطوط هوائية لتغذية جمهورية العراق الشقيقة بخط هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي «مسار GCCIA».

واشترطت البلدية في كتاب الموافقة، لوضع مسارات كهربائية جهد 400 كيلو فولت، وعرض 200 متر وإجمالي طول 1506 أمتار، ضرورة الالتزام بالاشتراطات الواردة بردود أعضاء اللجنة الفرعية للمرافق والخدمات العامة بالاجتماع رقم 19/2019 المنعقد بتاريخ 25 يونيو 2019، والاجتماع رقم 21/2023 المنعقد بتاريخ 5 سبتمبر 2023، والتنسيق معهم قبل التنفيذ.

كما نوهت البلدية إلى الالتزام بالاشتراطات الواردة بكتاب الهيئة العامة للطرق والنقل البري المرسل في 31 أكتوبر 2023. وحذرت من أنه لا يتم تنفيذ أي قواعد خاصة بالمسار ضمن حدود المنفذ جزء المسار المتداخل مع حدود منفذ العبدلي مع الالتزام بالاشتراطات الواردة بكتاب وزارة الداخلية رقم بتاريخ 8 أغسطس 2023، مع ضرورة تخويل الإدارات المختصة بزحزحة وتعديل أبعاد وإحداثيات المسار وطوله بما لا يزيد على الطول المقرر، في حال تعارضه مع أي خدمات بنية تحتية قائمة أو أي دواع تنظيمية، وذلك أثناء التثبيت.

تتمات

الحكومة الجديدة

باتجاه تأليف حكومته المرتقبة، مؤكدة أن المؤشرات الأولى لهذه الحكومة «مبشرة».

في سياق متصل واصل النواب مطالبتهم بضرورة حسن اختيار أعضاء حكومته، معتبرين أن المعيار الأول في التعامل مع أي حكومة، هو مدى قربها من تطلعات الشعب وهمومه، ومدى تعاونها مع المجلس في تحقيق المصلحة العامة للبلاد وللشعب.

ولفت النواب إلى أن على رئيس الحكومة المكلف، الابتعاد عن ما أسموه بـ«وزراء التأزيم»، وكذلك الالتزام بالخارطة التشريعية لمجلس النواب.

ورأى النواب ان تكليف صاحب السمو أمير البلاد، للشيخ الدكتور محمد الصباح، بتشكيل الحكومة المقبلة، مؤشر على ما ينشده سموه للكويت، من تطور وتقدم وازدهار، نظرا لما يحمله الرئيس المكلف من خبرات سياسية واقتصادية، فضلا عن تأهيله العلمي والأكاديمي المتميز، مشيرين إلى أنه قادر بالفعل على قيادة النقلة التي تتمناها القيادة والشعب لبلادنا، من نهضة اقتصادية وتنموية كبيرة، وتحقيق ما يا يدعو إليه الجميع، من تنويع لمصادر الدخل، وعدم الاعتماد على مصدر وحيد لدخلنا الوطني.

في هذا الإطار أكد النائب سعود العصفور أن «المعيار الأول في التعامل مع أي حكومة، هو مدى قربها من تطلعات الشعب وهمومه، ومدى تعاونها مع المجلس في تحقيق المصلحة العامة للبلاد وللشعب».

وقال العصفور في تدوينة عبر حسابه في منصة «إكس»، إن «اختيار الوزراء الذين يعتمد عليهم رئيس الوزراء المكلف مسؤوليته.. والتعاون معهم حسب المادة 50 من الدستور والرقابة على أدائهم مسؤوليتنا». أضاف العصفور: «أقسمنا على احترام الدستور وقوانين الدولة وحماية مصالح الشعب وحرياته وأمواله باختلاف الحكومات وتعاقبها»، معرباً عن أمله في «التوفيق للشيخ د. محمد الصباح ونسأل الله أن يعينه على تحمل المسؤولية».

من جهته قال النائب خالد الطمار إن أمام رئيس الوزراء تحديا كبيرا أمام الشعب الكويتي، فيجب عليه اختيار وزرائه بعناية، والا يكونوا «وزراء تأزيم» فهو أمام مرحلة جديدة مع تمنياتنا بالالتزام بالخارطة التشريعية، ونسأل الله الخير لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين.

على صعيد منفصل فإن جلسة المجلس القادمة تضم نفس جدول أعمال الجلسة التي رفعت من دون انعقاد إضافة إلى 6 تقارير للجنة الشؤون الخارجية خاصة باتفاقيات دولية.

وفيما تصدر جدول أعمال الجلسة بند تلاوة الأوامر الأميرية الصادرة، إضافة إلى 14 رسالة واردة، تضمن تقارير اللجنة المالية في شأن القرض الحسن وزيادة علاوة غلاء المعيشة، وتحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة، إضافة إلى التصويت على المداولة الثانية لقانون تأسيس الشركة الكويتية للصناعات التحويلية المتقدمة القابضة، وتقرير اللجنة التشريعية، في شأن الاقتراح بقانون بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية، وتقرير لجنة الداخلية والدفاع في شأن إقامة الأجانب، والتقرير الأول للجنة التحقيق في عقدي طائرات كاراكال العمودية وطائرات يوروفايتر، فضلاً عن التقرير السادس للجنة المالية المدرس بصفة الاستعجال عن الاقتراح بقانون بإلغاء المادة «80» من قانون التأمينات الاجتماعية.

ورفعت لجنة الشؤون الخارجية 6 تقارير جديدة إلى رئيس المجلس، وأدرجت على جدول أعمال الجلسة المقبلة، في مقدمتها مشروع قانون بالموافقة على تعديل الفقرة «1» من المادة «45» من الميثاق العربي لحقوق الإنسان، ثم مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة القرصنة البحرية والسطو المسلح «الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية»، إضافة إلى مشروع قانون بالموافقة على الوثائق الختامية في شأن تعديل مواد وأحكام دستور، واتفاقية الاتحاد الدولي للاتصالات لمؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2010، ومشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر بخاصة النساء والأطفال، فضلاً عن مذكرة تفاهم بين الإدارة العامة للجمارك، وهيئة الجمارك الكورية، واتفاقية التعاون في مجال الملاحة البحرية التجارية بين الكويت والمغرب.

ووافقت اللجنة بالإجماع على «مشروع قانون بالموافقة على البروتوكول العربي لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر، وبخاصة النساء والأطفال «الملحق والمكمل للاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية»».

وأوضحت اللجنة في تقريرها أن البروتوكول يهدف لمنع مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وخاصة النساء والأطفال وحماية ضحايا هذه الجرائم، ومساعدتهم مع كفالة كافة حقوقهم الإنسانية وتعزيز التعاون بين الدول الأطراف بهذا الشأن.

وذكرت أن البروتوكول يحدد الأفعال المجرمة بموجبه ومسائل العقوبات وأحوال تشديدها، بالإضافة إلى النص على نظام حماية للضحايا ومساعدتهم واعتماد التدابير اللازمة التي تسمح للضحايا بالبقاء داخل دولة طرف بصفة موقته على أن تقبل الدولة الطرف التي يكون الضحية من رعاياها أو التي يتمتع بحق الإقامة فيها وقت دخوله إقليم الدولة الطرف المستقبلة عودة هذا الشخص بناء على طلبه كما يتضمن البروتوكول التدابير الواجب على الدول الأطراف اتخاذها لمنع جرائم الاتجار بالبشر.

وأوضح التقرير رأي الحكومة في أن البروتوكول يحقق أهداف ومبادئ الاتفاقية العربية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، وهو مكمل لها كما أنه لا يتعارض مع التزامات الكويت في المجالين العربي والدولي، ومن حيث ان الجهة المختصة، وهي وزارتا العدل والداخلية، قد وافقت على الاتفاقية من خلال التوقيع عليها، ومن ثم تكون الحكومة.

شمس ونشمي

ب – نسبة 50 في المئة تطرح للاكتتاب العام للكويتيين، وتخصص لكل منهم بعدد ما اكتتب به، فإن تجاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين، أما إذا لم يغط الاكتتاب كامل الأسهم المطروحة فيطرح للبيع ما لم يكتتب به من الأسهم في مزايدة علنية عامة وفقا لأحكام البند «ج» من هذه المادة، ويجوز للمتقاعدين المستحقين عنهم – غير الراغبين في الاكتتاب – أن يطلبوا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاكتتاب عنهم، مع استيفاء قيمة الأسهم المكتتب فيها لحسابهم من المعاش التقاعدي.

ج – نسبة لا تقل عن 26 في المئة تطرح للبيع في مزايدة علنية عامة تشترك فيها الشركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، وتضع الجهة الحكومية المكلفة بالتأسيس شروط وضوابط المزايدة، على أن تؤول الزيادة في سعر السهم المبيع بالمزايدة على سعر السهم في الاكتتاب الى الاحتياطي العام للدولة.

كمات نصت المادة الثانية، على أن تتولى الشركة في مجال نشاطها، ومن خلال الشركات التابعة لها المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي في إطار سياسة الشحن والنقل العام البري والبحري والجوي للدولة، وللشركة استثمار أموالها بنفسها او عن طريق الشركات التابعة لها او بالاشتراك مع الغير في الكويت وفي الخارج في أي أنشطة نوعية او متكاملة او متباينة، وذلك في كل المجالات والأعمال والأنشطة الاقتصادية التي يجوز للشركات المساهمة القيام بها.

المنطقة تشتعل

واهتمام بالغين، تطورات الأحداث في منطقة البحر الأحمر، إثر الهجمات التي شنت فجر أمس الأول الجمعة، واستهدفت مواقع في الجمهورية اليمنية الشقيقة.

وشددت «الخارجية» في بيان لها، على أهمية حفظ الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر، وتأمين حرية الملاحة في جميع الممرات المائية الحيوية، والتي تعتبر عنصرا أساسيا في الأمن والسلم الدوليين.

في السياق نفسه أعرب الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي، عن بالغ القلق بشأن التطورات والأحداث الجارية في منطقة البحر الأحمر والعمليات العسكرية التي تعرضت لها عدد من المواقع في اليمن.

وأكد البديوي في بيان صحفي، أهمية الحفاظ على الأمن البحري والممرات المائية في المنطقة، والتصدي للأنشطة التي تهدد أمن واستقرار المنطقة والعالم، بما في ذلك تهديد خطوط الملاحة البحرية والتجارة الدولية، مشددا في الوقت نفسه على ضرورة ضبط النفس وتجنب التصعيد الذي قد يؤدي إلى عواقب وخيمة، في ظل ما تشهده المنطقة من أحداث وتجنب الإضرار بالمدنيين في اليمن.

وشكلت واشنطن تحالفا دوليا في ديسمبر الماضي تحت مسمى عملية «حارس الازدهار»، لحماية الملاحة البحرية في المنطقة التي يتدفق من خلالها 12 بالمئة من التجارة العالمية، بعدما شنت جماعة الحوثي عمليات قالت إنها تستهدف السفن المملوكة للكيان الإسرائيلي المحتل، أو المرتبطة به أو العاملة لمصلحته في البحر الأحمر.

وقالت القيادة المركزية الأمريكية في بيان أمس على منصة «إكس»: إن الضربة الجديدة التي تمت فجر السبت «نفذتها سفينة يو إس إس كارني «DDG 64»، باستخدام صواريخ توماهوك للهجوم البري، وكانت بمثابة إجراء ضد هدف عسكري محدد مرتبط بالضربات التي تم شنها في 12 يناير بغرض إضعاف قدرة الحوثيين على مهاجمة السفن البحرية، بما في ذلك السفن التجارية».

وأوردت قناة «سي إن إن» CNN الأمريكية، أن الغارات الأميركية الجديدة استهدفت مواقع رادار يستخدمها الحوثيون، وأضافت أن الغارات الجديدة أقل حجما من تلك التي شنت الليلة ما قبل الماضية.

وكانت شبكة «إن بي سي» NBC أفادت، نقلا عن مسؤولين اثنين في وزارة الدفاع، أن القوات الأمريكية وجهت ضربة للحوثيين أمس، من سفينة تابعة للبحرية.

وفي رد على الضربات الأمريكية، قال محمد عبد السلام المتحدث باسم الحوثيين في اليمن لرويترز إن الضربات، التي استهدف أحدثها قاعدة عسكرية في صنعاء، «لم يكن لها تأثير يذكر في سياق الحد من القدرات اليمنية للاستمرار في منع السفن الإسرائيلية أو المتجهة إلى إسرائيل من المرور عبر البحر الأحمر والبحر العربي». وأضاف «لا إصابات ولا جروح ولا خسائر مادية ولا بشرية» وتعهد برد «حاسم وقوي».

وكانت سلسلة انفجارات قد هزت قاعدة عسكرية للحوثيين في صنعاء في وقت سابق. وأفادت وسائل إعلام حوثية بوقوع غارات أميركية جديدة، مساء الجمعة، استهدفت قاعدة الديلمي قرب مطار صنعاء.

وقالت مصادر محلية وإعلامية، إن 3 انفجارات عنيفة هزت قاعدة الديلمي العسكرية بالقرب من مطار صنعاء، في هجوم يعتقد أنه ناتج عن غارات جوية.

وقالت جماعة الحوثي على وسائل إعلامها إن «أميركا وبريطانيا تستهدفان العاصمة صنعاء بعدد من الغارات».

وكانت قاعدة الديلمي العسكرية أحد الأهداف التي استهدفتها الضربات الأميركية البريطانية، أمس الجمعة، ضمن 60 هدفا في 6 محافظات.

وتعد قاعدة الديلمي الجوية إحدى القواعد الجوية الخاضعة لميليشيا الحوثي، وتقع على بعد 15 كلم شمال مدينة صنعاء إلى الجوار من مطار صنعاء الدولي.

يأتي ذلك فيما أعلن المتحدث باسم البنتاغون باتريك رايدر، أن الولايات المتحدة وحلفاءها استهدفوا حوالي 30 موقعا مختلفا، باستخدام أكثر من 150 قذيفة خلال الضربات التي نفذت على اليمن.

وقال رايدر إنه خلال الموجة الأولى من الضربات تمت مهاجمة 16 موقعا، ثم استهدف الحلفاء لاحقا 12 موقعا آخر.

أضاف: «كان هناك حوالي 30 موقعا مختلفا، وتم استخدام أكثر من 150 قذيفة مختلفة». وأشار إلى أنه في كل موقع يوجد عدة أهداف.

وأكد أن العسكريين الأميركيين يتوقعون ردا من اليمنيين بشكل أو بآخر، وقد تم تسجيل إطلاق صاروخ مضاد للسفن ولكنه لم يصب أي مكان.

وصرح قائد القوات الجوية الأميركية في الشرق الأوسط الجنرال ليكسوس غرينكويتش في وقت سباق أنه تم شن ضربات ضد 60 هدفا في 16 موقعا تابعا للحوثيين، واستخدام أكثر من 100 صاروخ موجه في تلك الضربات.

وأشار الجنرال الأميركي إلى أن الغارات استهدفت مراكز قيادة ومخازن ذخيرة وأنظمة إطلاق صواريخ ومسيرات.

«الشؤون»: إعادة

1 لسنة 2024، بشأن إعادة صالات الأفراح للمتبرعين والجمعيات التعاونية جاء ف مادته الأولى : إعادة صالات الافراح التي سبق للوزارة سحبها الى الجمعيات التعاونية والمتبرعين بها، في حال رغبتهم بذلك، بعد التقدم بطلب لتسلم الصالة، شريطة الالتزام بصيانتها وتشغيلها وادارتها وفقا للضوابط الواردة بالقرار الإداري رقم «1291/ أ» لسنة 2015 وما تضعه الوزارة من ضوابط أخرى.

ونصت المادة الثانية على أن يتم التقدم بطلب لاستلام الصالات خلال ستة أشهر من سريان أحكام هذا القرار، وإلا جاز للوزارة إسناد صيانة وتشغيل وإدارة هذه الصالات الى الجمعيات التعاونية التي تقع في منطقة عملها.

من جهة أخرى أصدر وزير الشؤون القرار الوزاري رقم «245» لسنة 2023، بشأن الإضافة والتعديل بالنظام الأساسي للجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي جاء في كمادته الأولى: يضاف إلى المادة رقم 4 من النظام الأساسي للجمعية الخيرية للتضامن الاجتماعي البنود التالية: مساعدة المحتاجين والأسر الفقيرة داخل الكويت وخارجها، إشاعة روح الاخوة في المجتمع بين افراد المجتمع الكويتي، تقديم المساعدات للمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، إدارة مركز الداون لتقديم الخدمات التعليمية والرياضية لذوي الاحتياجات الخاصة، والمساهمة في دعم المشروعات الوقفية والتي تتفق مع أهداف الجمعية.

كما أصدر وزير الشؤون الاجتماعية القرار رقم «2» لسنة 2024 بشأن تعديل المادة 73 من القرار الوزاري رقم «46/ ت» لسنة 2021 بشأن إصدار لائحة تنظيم العمل التعاوني جاء فيه: مادة «أولى»: تعدل المادة «73» من القرار الوزاري رقم «46/ ت» لسنة 2021 بشأن إصدار لائحة تنظيم العمل التعاوني ليصبح على النحو التالي: تعديل المادة «73» على الجمعية الالتزام بالضوابط والسياسات الشرائية التالية:

أولا: الأصناف الاستهلاكية: يشترط على المورد أن يكون لديه اعتماد من اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية، للأصناف التي يوردها في الجمعيات التعاونية.

«سي آي إيه»

في 7 أكتوبر على إسرائيل، والتي قُتل فيها 1140 شخصا، بحسب السلطات الإسرائيلية، واحتجز حوالي 240 كأسرى في غزة، عن معلومات عن كبار قادة حماس.

وقال مسؤولون إنه بعد هجوم 7 أكتوبر مباشرة، أرسل جيك سوليفان مستشار الأمن القومي، مذكرة إلى وكالات الاستخبارات ووزارة الدفاع يأمر فيها بتشكيل فرقة العمل وتوجيه زيادة جمع المعلومات الاستخبارية عن قيادة حماس. ولم يصاحب تشكيل قوة العمل أي سلطات قانونية جديدة، لكن البيت الأبيض رفع أولوية جمع المعلومات الاستخبارية عن حماس.

وليس من الواضح مدى أهمية هذه المعلومات بالنسبة لإسرائيل، على الرغم من أنه لم يتم القبض على أي من كبار قادة حماس أو قتلهم. ولا تقوم الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل بمعلومات استخباراتية عن نشطاء حماس من المستوى المنخفض أو المتوسط.

وكانت إسرائيل قد قدرت قبل السابع من أكتوبر أن عدد مقاتلي حماس يتراوح بين 20 و25 ألف مقاتل. وبحلول نهاية عام 2023، أبلغت إسرائيل المسؤولين الأميركيين أنهم يعتقدون أنهم قتلوا ما يقرب من ثلث تلك القوة.

ويعتقد بعض المسؤولين الأميركيين أن استهداف أعضاء حماس ذوي المستوى المنخفض أمر مضلل لأنه يمكن استبدالهم بسهولة ويرفع المخاطر غير المبررة التي يتعرض لها المدنيون.

وقالوا أيضاً إن حملة القصف العسكري الإسرائيلي في غزة، والتي أدت وفقا لوزارة الصحة في غزة إلى مقتل نحو 24 ألف فلسطيني، معظمهم من المدنيين من النساء والأطفال، يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى تجديد مقاتلي حماس.

لكن القضاء على القيادة العسكرية الاستراتيجية لحماس أمر آخر. وستحقق إسرائيل نصرا كبيرا إذا قتلت أو أسرت يحيى السنوار، الذي يعتقد أنه مهندس هجوم 7 أكتوبر، أو محمد ضيف، قائد الجناح العسكري لحماس. ومن المرجح أن يمنح مثل هذا النجاح العملياتي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مزيداً من الحرية مع الجمهور الإسرائيلي لإنهاء الحملة العسكرية في غزة.

مصر ترد على

أمام محكمة العدل الدولية، بأن مصر هي المسؤولة عن منع دخول المساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة من الجانب المصري لمعبر رفح.

وأوضح رشوان أن تهافت وكذب الادعاءات الصهيونية يتضح في عدة نقاط، منها أن كل المسؤولين الصهاينة وفي مقدمتهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الطاقة، قد أكدوا عشرات المرات في تصريحات علنية منذ بدء العدوان على غزة، أنهم لن يسمحوا بدخول المساعدات لقطاع غزة، خاصة الوقود، لأن هذا جزء من الحرب التي تشنها دولتهم على القطاع.

أضاف، وفقا لوكالة الأنباء الألمانية، «عندما وجدت دولة الاحتلال نفسها أمام محكمة العدل الدولية متهمة بأدلة موثقة بهذه الجرائم، لجأت إلى إلقاء الاتهامات على مصر في محاولة للهروب من إدانتها المرجحة من جانب المحكمة».

وأشار إلى أن «سيادة مصر تمتد فقط على الجانب المصري من معبر رفح، بينما يخضع الجانب الآخر منه في غزة لسلطة الاحتلال الفعلية».

وأوضح أن مصر أعلنت عشرات المرات في تصريحات رسمية أن معبر رفح من الجانب المصري مفتوح بلا انقطاع، وطالبت دولة الاحتلال بعدم منع تدفق المساعدات الإنسانية للقطاع والتوقف عن تعمد تعطيل دخول المساعدات أو تأخيرها بحجة تفتيشها.

وقال إن العديد من كبار مسئولي العالم وفي مقدمتهم الأمين العام للأمم المتحدة قد زاروا معبر رفح من الجانب المصري، ولم يتمكن واحد منهم من عبوره إلى قطاع غزة، نظرا لمنع جيش الاحتلال لهم، أو تخوفهم على حياتهم بسبب القصف المستمر على القطاع.

مجلس السيادة

من «الإيغاد»، لحضور قمة في أوغندا في 18 يناير، لمناقشة ما يدور في السودان، بالإضافة إلى مشكلة الصومال.

أضاف أنه تعاطى بإيجابية مع كل المبادرات وبشكل خاص جهود «الإيغاد»، للوصول إلى سلام في السودان «إلا أن الإيغاد لم تلتزم بتنفيذ مخرجات القمة الأخيرة في جيبوتي بلقاء رئيس مجلس السيادة وقائد التمرد، ولم تقدم تبريراً مقنعاً لإلغاء اللقاء الذي دعت له الإيغاد بتاريخ 28 ديسمبر 2024 بحجة أن قائد التمرد لم يتمكن من الحضور لأسباب فنية»، في إشارة إلى قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو «حميدتي».

وقال المجلس: «نؤكد أن ما يدور في السودان شأن داخلي، وأن استجابتنا للمبادرات الإقليمية لا تعني التخلي عن حقنا السيادي في حل مشكلة السودان بواسطة السودانيين».

على الجانب الآخر، قال قائد قوات الدعم السريع إنه تلقى دعوةً من سكرتارية «الإيغاد»، للحضور والمشاركة في اللقاء وإنه أكد حضوره.

وقال في بيان نشره في حسابه على منصة إكس: «اتساقاً مع موقفنا الثابت الداعم للحل السلمي الشامل، الذي ينهي مرة واحدة وللأبد الحروب في السودان عامة، وحرب الخامس عشر من أبريل خاصة، أكدتُ اليوم قبولي دعوة الحضور والمشاركة في الدورة».

أضاف: «إننا في قوات الدعم السريع نجدد التزامنا بوضع حد لمعاناة السودانيين الناجمة عن هذه الحرب والحروب الأخرى الدائرة منذ سنوات بأطراف السودان، لينعم كل السودانيين بالسلام الدائم حقاً والأمن والاستقرار والتنمية والعدالة والحرية والديمقراطية والمساهمة في حفظ وصون الأمن والسلم في الإقليم والعالم».

جنوب أفريقيا

رفع الجلسة الثانية لمحكمة العدل الدولية في مدينة لاهاي الهولندية نقله الإعلام الجنوب إفريقي إن «الكيان الصهيوني لا يمكنه التنصل من أفعال جنوده على الأرض» موضحا أنه «يبدو غير قادر على دحض فكرة تهجير الشعب الفلسطيني من غزة. نحن متمسكون بالقانون والأدلة التي قدمناها وواثقون من وجود نية لديه لتنفيذ إبادة جماعية ضد الفلسطينيين».

وأكد لامولا أن «لا شيء يبرر الطريقة التي يشن بها الكيان الصهيوني الحرب على غزة ولا شيء يبرر جرائم الإبادة الجماعية» معربا عن « ثقته بأن محكمة العدل الدولية ستلزم الكيان الصهيوني باتخاذ إجراءات مؤقتة لوقف العدوان على غزة».